جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم القانون العام



معهد العلمين للدراسات العليا

العراق - النجف الاشرف

واجب الإدارة في استثمار الغاز المصاحب للنفط في العراق

رسالة تقدّم بها الطالب

علي غازي سليم

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة

الماجستير في القانون العام

بإشراف

الأستاذ الدكتور

صعب ناجي عبّود

أستاذ القانون الإداري

١٤٤٨هـ

٢٠٢٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ .

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

هود : ٦١

إهداء

ربنا تقبل منا هذا العمل واجعله خالصاً لوجهك الكريم

إلى السراج المنير والرحمة المهداة، سيدنا ومولانا **رسول الله(ص)**، وإلى عترته الأطهار، وأهل بيته الطيبين الطاهرين، إلى بقية الله في أرضه، وحجته على خلقه، من يشرق الكون بانتظار عدله، **الإمام المنتظر** (عجل الله فرجه الشريف).

إلى الغائب الحاضر، ومنبع القيم والمبادئ الأصيلة التي صاغت وجداني؛ **والدي العزيز "رحمه الله"**. إن غابت عينك عن المدى، فإن أثرك باقٍ يقود خطاي في دروب العلم، وما أنا اليوم في مصاف باحثي الدراسات العليا إلا غرس من يديك وثمرة من فيض أدبك. نم سالماً في عفو الله، فأنت حي في نبضات قلبي وصادق دعائي.

إلى من فاضت بالرحمة والمحبة والحنان، فجعل الله الجنة تحت قدميها، واستحالت وعورة الدرب بدعائها يسراً وسكينة؛ **أمي الغالية**، أطال الله في عمرها متوجة بالصحة والعافية، ودامت لي نوراً يستضاء به.

إلى أرواح طاهرة غادرتنا ومضت إلى رحاب الله، إلى من كانا لي ظلاً ودفئاً وسنداً في حياتي، **جدي وعمي** العزيزين (رحمهما الله وأسكنهما فسيح جناته)، ستبقون في ذاكرتي دعاءً موصولاً ووفاءً لا ينضب.

إلى السند المنيع والعضد الحاضر في طوارق الأيام، **إخوتي وأخواتي (حفظهم الله)**، وأخص بالذكر أخي **"الشيخ أبا غزوان" وأختي الكبرى**، الذين طوّقوني بجميل مساندتهم، واحتضنوا أولادي بعنايتهم الكريمة طيلة مسيرتي الدراسية، فكانوا نعم السند والمعين.

إلى شريكة الدرب، ورفيقة الصبر والعطاء، **زوجتي العزيزة** التي احتملت مشاق غيابي وانشغالي، ويسرت لي سبل الراحة لأبلغ ما أصبو إليه من رفعة علمية، وإلى قُرّة عيني وفلذات كبدي، أولادي الذين كانوا الحافز والأمل المتجدد في غدي

إلى القلوب التي جمعتني بها أواصر الصداقة، والأخوة عبر محطات العمر، ولا سيما زملائي في مقاعد الدراسة بمرحلة الماجستير.

إلى كل يد بيضاء، وكل نفس كريمة ساندتني، ولو بكلمة طيبة عبّدتْ طريقي فأنارته، وصولاً إلى إنجاز هذه الرسالة.

إلى كل سالك في دروب المعرفة، وطالب علم ينشد الرفعة. . . أهدي ثمرة جهدي هذا.

((الباحث))

الشكر والعرفان

الحمدُ للهِ الذي أذهلني عن إقامةِ شكرِهِ تتابعُ طولِهِ، وأعجزني عن إحصاءِ ثنائِهِ فيضُ فضلِهِ، وشغلني عن ذكرِ محامدِهِ ترادفُ عوائدِهِ، وأعياني عن نشرِ عوارفِهِ توالي أياديهِ، الحمدُ للهِ الذي تصاغرَ عند تعاظمِ آلائِهِ شكري، وتضاءلَ في جنبِ إكرامِهِ إيايَ ثنائي ونشري، وقلّدتني مِنَنُهُ قلائدَ لا تُحلُّ، وطوّقني أطواقاً لا تُفلُّ، فآلاؤهُ جمّةٌ، ضعفَ لساني عن إحصائها، ونعماؤهُ كثيرةٌ قصرَ فهمي عن إدراكها، فكيفَ لي بتحصيلِ الشكرِ، وشكري إياهُ يفتقرُ إلى شكرٍ؟! الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وأشرفُ الصلاةِ وأتمُّ التسليمِ على نبيّنا وشفيعنا محمّدٍ وعلى آلهِ الطيّبينَ الطاهرينَ.

بفيض من السعادة والامتنان، يشرفني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر وأعظم مراتب العرفان، إلى الأستاذ الدكتور **(صعب ناجي عبود)**، الذي غمرني بواسع علمه وشرفني بقبول الإشراف على هذه الرسالة، متحملاً عناء هذا العمل بقلبٍ رحب؛ فكانت توجيهاته السديدة وملاحظاته العلمية الدقيقة، المنارة التي أضاءت لي دروب البحث، فله مني خالص الدعاء بوافر الصحة والسلامة، وأن يحفظه الله من كل مكروه. كما أزجي وافر العرفان والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، الذين تفضلوا بقراءة هذه الرسالة وتقويمها، فجزاهم الله عني خير ما يجزي العلماء على عطائهم ووقتهم.

كما يطيب لي أن أوجّه ثنائي الى عمادة معهد العلمين، وعميدها الأستاذ الدكتور **(زيد عدنان العكيلي)**، وإلى أساتذتي الكرام في المرحلة التحضيرية، الذين اولونا رعايتهم العلمية وتوجيهاتهم المنهجية، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور **(عادل يوسف عبد النبي)**، الأستاذ الدكتورة **(سحر جبار يعقوب)**، والأستاذ المساعد الدكتورة **(نجلاء مهدي محسن)**، ومستذكراً بالرحمة والرضوان الراحلَين الكريمين، الأستاذ الدكتور **(خالد غالب مطر)** والسيد **(محمد علي بحر العلوم)**، تغمدهما الله بواسع رحمته.

كما أتوجه بخالص الشكر والثناء للأستاذ الدكتور **(مؤيد جبار محمد)**، والأستاذ الدكتور **(ناجي ساري فارس)**، اللذين كانا لي السند الحقيقي، فلم يبخلا عليّ بنصحٍ أو توجيه، وكان لدعمهما المستمر ومساندتهما الدائمة، أبلغ الأثر في تذليل الصعاب وتخطي العقبات، فلكما مني كل الود والاعتزاز.

ختاماً، أتقدم بشكري الوافر إلى إدارة وموظفي مكتبة معهد العلمين، ومكتبتَي كلية القانون في جامعتي البصرة وبغداد، والمكتبة المركزية في جامعة البصرة، والشكر موصول بفيوضات البركة إلى العاملين في مكاتب الروضات المقدسة، الذين وجدنا لديهم حُسن التعامل وسخاء العطاء في توفير المصادر العلمية.

المُستخلص

تتناول هذه الدراسة قضية استراتيجية ومفصلية في الدولة، وهي إدارة واستثمار الغاز المصاحب لعمليات استخراج النفط الخام، حيث لا تقتصر أبعاد هذه القضية على المستويين الاقتصادي والبيئي فحسب، بل تمتد تداعياتها لتشمل جميع المستويات والأنشطة التنموية والاجتماعية والسيادية في البلاد، وتأتي هذه الدراسة لتفكيك التداخلات المعقدة لظاهرة حرق الغاز، مؤكدةً أن استثمار هذا المورد يمثل ضرورة حتمية تمس الأمن القومي والاستقرار المجتمعي، وتؤثر بشكل مباشر على بنية التنمية المستدامة الشاملة في العراق، حيث عانى قطاع الطاقة في العراق من ظاهرة الحرق المستمر للغاز المصاحب وهدره في الأجواء دون تحقيق افادة حقيقية منه، مما شكّل استنزافاً هائلاً وجسيماً للأموال العامة وثروات البلاد السيادية، كما امتد هذا الهدر ليتسبب في أضرار بيئية وصحية جسيمة، وتداعيات على المستويات كافة، نتيجة الانبعاثات الناتجة عن عمليات الحرق غير المنضبطة.

وتسلط الرسالة الضوء على التحول الهيكلي في السياسة النفطية والاستثمارية للعراق بعد التغييرات التي طالت الدولة بعد عام ٢٠٠٣، حيث بدأت الإدارة الحكومية والجهات التخطيطية توجيه الاهتمام الفعلي نحو إيقاف هذا الهدر وتفعيل ملف استثمار الغاز المصاحب، وقد اقترن هذا التوجه الجديد بدخول الدول المستثمرة وكبريات الشركات الأجنبية العالمية إلى قطاع الطاقة العراقي.

وتنبع أهمية الدراسة من واقع الهيكل المالي والاقتصادي للعراق، الذي يتسم بالاعتماد على الإيرادات النفطية لتمويل الموازنة العامة للدولة، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات الأسواق العالمية، ومن هذا المنطلق، تبرز ضرورة تبني الدولة الاتحادية لقطاع الغاز كمورد اقتصادي ثانٍ، ورديف حيوي يسهم في تنويع مصادر الدخل القومي، ودعم الموازنة العامة، وتقليل التبعية المطلقة للنفط الخام.

واستناداً إلى ذلك، تبحث الدراسة العمل المحوري الذي تضطلع به جميع الإدارات والمؤسسات المعنية في الدولة، والمسؤولة عن إدارة هذه الثروة الوطنية، حيث تسلط الضوء على الجهود المشتركة والسياسات الاستراتيجية الرامية إلى تذليل جميع المعوقات الفنية، التمويلية، التشريعية، والتنظيمية التي تعترض مسار الاستغلال، وتخلص الدراسة إلى أن الإدارة الرشيدة والمستدامة لملف الغاز المصاحب من قِبل المنظومة الإدارية والتخطيطية للدولة، تمثل ركيزة أساس لتحقيق الاستقرار المالي والأمن البيئي والرفاء الاجتماعي في البلاد، وخطوة حتمية للالتحاق بمصاف الدول المتقدمة في مجال تعظيم القيمة المضافة لموارد الطاقة وتدوير عجلة التنمية الشاملة.

قائمة المحتويات

ت	العنوان	الصفحة
المقدمة		١ – ٨
الفصل الأول	**التعريف باستثمار الغاز المصاحب للنفط**	٩ – ٨٧
المبحث الأول	**ماهية استثمار الغاز المصاحب للنفط وذاتيته**	١٠ – ٤٦
المطلب الأول	**تعريف مصطلح استثمار الغاز المصاحب للنفط**	١١ – ٢٤
الفرع الأول	تعريف استثمار الغاز المصاحب للنفط لغةً واصطلاحاً	١٢ – ١٨
الفرع الثاني	الأساس القانوني لاستثمار الغاز المصاحب للنفط	١٨ – ٢٤
المطلب الثاني	**ذاتية استثمار الغاز المصاحب**	٢٥ – ٤٦
الفرع الأول	خصائص استثمار الغاز المصاحب	٢٦ – ٣١
الفرع الثاني	تمييز استثمار الغاز المصاحب للنفط عن غيره	٣١ – ٤٦
المبحث الثاني	**احكام استثمار الغاز المصاحب للنفط**	٤٧ – ٨٧
المطلب الأول	**أنواع وشروط استثمار الغاز المصاحب للنفط**	٤٨ – ٧١
الفرع الأول	انواع استثمار الغاز المصاحب للنفط	٤٩ – ٥٩
الفرع الثاني	شروط استثمار الغاز المصاحب للنفط	٥٩ – ٧١
المطلب الثاني	**اثار استثمار الغاز المصاحب للنفط**	٧٢ – ٨٧
الفرع الأول	الاثار الاقتصادية لاستثمار الغاز المصاحب للنفط	٧٣– ٧٩
الفرع الثاني	الاثار الاجتماعية والبيئية لاستثمار الغاز المصاحب للنفط	٧٩ – ٨٧
الفصل الثاني	**وسائل الإدارة في استثمار الغاز المصاحب للنفط والرقابة عليها**	٨٨ – ١٦٩
المبحث الأول	**وسائل الإدارة في استثمار الغاز المصاحب للنفط والتحديات التي تواجهها**	٩٠ – ١٢٠
المطلب الأول	**وسائل الإدارة في استثمار الغاز المصاحب للنفط**	٩١ – ١٠٣
الفرع الأول	الوسائل التشريعية لاستثمار الغاز المصاحب للنفط	٩٢ – ٩٦
الفرع الثاني	الوسائل الفنية والتنظيمية لاستثمار الغاز المصاحب للنفط	٩٦ – ١٠٣
المطلب الثاني	**التحديات التي تواجه الإدارة في استثمار الغاز المصاحب للنفط**	١٠٤ – ١٢٠
الفرع الأول	التحديات الداخلية لاستثمار الغاز المصاحب للنفط	١٠٥ – ١١٢
الفرع الثاني	التحديات الدولية لاستثمار الغاز المصاحب للنفط	١١٣ – ١٢٠
المبحث الثاني	**الرقابة على استثمار الغاز المصاحب للنفط**	١٢١ – ١٦٩
المطلب الأول	**الرقابة القضائية على استثمار الغاز المصاحب**	١٢٢ – ١٣٩

الفرع الأول	رقابة القضاء الدستوري على تشريعات استثمار الغاز المصاحب للنفط	١٢٣ – ١٢٧
الفرع الثاني	رقابة القضاء العادي والاداري على استثمار الغاز المصاحب للنفط	١٢٧ – ١٣٩
المطلب الثاني	**الرقابة غير القضائية على استثمار الغاز المصاحب**	**١٤٠ – ١٦٩**
الفرع الأول	الرقابة الإدارية والسياسية على استثمار الغاز المصاحب للنفط	١٤١ – ١٥٨
الفرع الثاني	رقابة الهيئات المستقلة على استثمار الغاز المصاحب للنفط	١٥٩– ١٦٩
الخاتمة		١٧٠ – ١٧٦
قائمة المصادر والمراجع		١٧٧ – ١٨٩
Abstract		A

المقدمة

المقدّمة

أولا: التعريف بموضوع الدراســـــة

تعد وسائل الادارة في قطاع النفط والغاز من اهم الضمانات القانونية والتنظيمية الكفيلة بحماية الثروة الوطنية الاستراتيجية من الهدر والتشتت، وتبرز هذه الوسائل كأداة موازنة موضوعية يسعى من خلالها القانون العام الى ايجاد نقطة التقاء دقيقة بين كفتي مبدأ المشروعية وحماية المال العام من جهة، ومقتضيات تشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية وضمان استقرار مراكزها العقدية من جهة اخرى، بما يضمن عدم تغليب المصلحة التجارية الخاصة على حساب حقوق الدولة السيادية.

وقد افرز الواقع العملي لاستثمار الغاز المصاحب للنفط تداخلاً واضحاً في التخصصات الوظيفية والادارية، وهي حالة فرضتها طبيعة العقود النفطية المعقدة وغياب التنظيم الاداري المتخصص لهذا القطاع الحيوي، رغم ما يمثله هذا الاستثمار من أهمية استراتيجية تتجلى في رفد الموازنة العامة للدولة، وتقليل الاعتماد على النفط كمورد أحادي رئيس، فضلاً عن معالجة التحديات البيئية المزمنة الناتجة عن حرق الغاز لسنين طوال، مما يستدعي دراسة هذه الوسائل والياتها التنفيذية، لبيان كيفية بسط سلطة التوجيه والاشراف الاداري بنوعيه السابق واللاحق وفقاً لقواعد النظام العام الاقتصادي، مع التأكيد على ان الالتزام بالبنود التعاقدية لا يمكن ان يكون مبرراً لتعطيل سلطة الدولة في الرقابة على مواردها الطبيعية.

وتتصل هذه الدراسة ببيان الإطار النظري لوسائل الادارة والرقابة، وتحديد اساسها القانوني في التشريع العراقي، مع اختبار مدى فاعلية هذه الادوات في مواجهة الازمات الاقتصادية والبيئية الناتجة عن حرق الغاز المصاحب، كما تتناول الاثار العملية المترتبة على تفعيل هذه الوسائل، ولاسيما سلطة اصدار القرارات الادارية المنفردة والتدابير الضبطية، بما يسهم في النهاية في صياغة نظام قانوني متوازن خاص بالثروة النفطية، يحمي المشروعية ويصون المصلحة العامة، دون الاخلال بالالتزامات التعاقدية المشروعة.

ثانياً: أهميّة موضوع الدراسة

تتجلى الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تقديم مقاربة قانونية وتنموية شاملة لملف الغاز المصاحب في العراق، إذ تتعدى القراءة التقليدية، لتشخص واقع هذا المورد من خلال مجموعة من الأبعاد السيادية والاستثمارية والبيئية، وتتمثل أبرز ملامح هذه الأهمية في المحاور الآتية:

١- تأصيل الالتزام القانوني والسيادي: تُسلط الدراسة الضوء على إدارة واستثمار الغاز المصاحب كواجب قانوني وحتمي على الإدارة النفطية، وليس مجرد خيار تقديري.

٢- تحقيق التوازن بين الرقابة وجذب الاستثمار: تُقدم الرسالة تأصيلاً قانونياً، يوازن بين سلطة الدولة في الرقابة لحماية ثرواتها، وبين توفير بيئة استثمارية آمنة تضمن استقرار المراكز العقدية للشركات المستثمرة.

٣- تحويل العبء البيئي إلى شريان اقتصادي: تبحث الدراسة في آليات تحويل الغاز المصاحب من مصدر للانبعاثات الكربونية والاستنزاف، إلى رافد مالي للموازنة العامة وركيزة لدعم أمن الطاقة الوطني.

٤- تفكيك المعوقات الإدارية والعملية: تتولى الدراسة رصد وتحليل العقبات البنيوية والواقعية التي تعرقل مسار التنمية في قطاع الطاقة، وفي مقدمتها التداخل الإجرائي في الصلاحيات والتخصصات بين الجهات المعنية، فضلاً عن مظاهر الجمود الإداري، والفجوة التنفيذية الواضحة بين التطلعات والخطط الوطنية الاستراتيجية من جهة، والآليات والأدوات المتاحة للتطبيق على أرض الواقع من جهة أخرى.

٥- الامتثال للالتزامات المناخية الدولية: ترصد الدراسة كيفية موائمة السياسات النفطية الوطنية مع المواثيق الدولية، وعلى رأسها اتفاقية باريس للمناخ، لضمان استدامة المشاريع وتفادي الضغوط الدولية.

٦- تفعيل أدوات التوجيه الإداري: تُقدم الدراسة قراءة تحليلية لفاعلية الأدوات القانونية المتاحة للإدارة النفطية، بما يضمن صيانة المصلحة العامة وتطبيق قواعد النظام العام الاقتصادي.

ثالثاً: أهدافُ الدراسة

تستهدف هذه الدراسة بيان مدى توافق التنظيم القانوني لوسائل الادارة والرقابة على استثمار الغاز المصاحب للنفط في العراق، مع مقتضيات السيادة وحماية الثروة العامة، وذلك من خلال تحقيق الاهداف الاتية:

١- تحديد الاطر القانونية، والاسس النظرية الناظمة لوسائل الادارة والرقابة في قطاع الغاز المصاحب في العراق، للوقوف على مواطن القوة والضعف في التشريع الوطني.

٢- تقويم مدى كفاية القرارات والادوات الادارية الحالية، في تحقيق التوازن بين استقرار العقود النفطية الاستثمارية وضمان حقوق الدولة الاصيلة في الاشراف والتوجيه والتدخل عند الضرورة.

٣- تحليل الاليات القانونية المتاحة للإدارة النفطية، وبيان مدى امكانية الاستناد اليها كأدوات قانونية فعالة للحد من تداخل الصلاحيات وتنازع الاختصاص بين المؤسسات النفطية المختصة.

٤- الوقوف على إثر غياب التنظيم الاداري المتخصص وتشتت النصوص التشريعية على فاعلية الاشراف والرقابة الادارية، ومدى انعكاس هذا الوضع على جهود الدولة في الحد من حرق الغاز وهدر الطاقة.

٥- رصد وتحليل موقف القضاء الدستوري والاداري والهيئات الرقابية في العراق، من اعمال الرقابة على مشاريع استثمار الغاز، من خلال دراسة الاحكام والقرارات والتطبيقات العملية ذات الصلة.

٦- بحث واقتراح الخيارات التشريعية والتنظيمية الممكنة والموجهة الى المشرع العراقي لمعالجة النقص التنظيمي، ادارياً وقانونياً، بما يضمن اعادة هيكلة الولاية الادارية والرقابة على هذا القطاع على نحو رصين.

رابعاً: إشكاليّة الدراسة

تتمثل اشكالية الدراسة الرئيسة، في مدى كفاية وسائل الادارة على استثمار الغاز المصاحب للنفط في العراق، واليات الرقابة عليها، في ظل تداخل الصلاحيات بين الجهات الاتحادية والشركات النفطية، وخصوصاً بعد دخول الشركات الاستثمارية العالمية عبر جولات التراخيص النفطية، في ظل غياب تشريع غازي مستقل ومتخصص ينظم هذا المورد، هذا الوضع يثير تساؤلاً جوهرياً حول حدود الولاية الادارية واليات التوفيق بين السلطات التنظيمية والرقابية الممنوحة للإدارة لحماية الثروة الوطنية، وبين الالتزامات والشروط التعاقدية الناشئة عن عقود الاستثمار النفطية، ومدى قدرة الادارة على فرض ارادتها الحمائية دون اثارة منازعات استثمارية دولية.

وتتفرع من هذه الاشكالية الرئيسة التساؤلات الاتية:

١- ما صور وطبيعة وسائل الادارة والرقابة الناظمة لاستثمار الغاز المصاحب للنفط في العراق، وما اساسها القانوني الذي تستند اليه الادارة النفطية؟

٢- ما احكام الصلاحيات والتخصصات الادارية النفطية ونطاق سريانها، وكيف تم توزيعها بين الجهات والشركات والمؤسسات المختصة؟

٣- ما إثر غياب التنظيم الاداري المتخصص وتناثر النصوص والتعليمات على فاعلية القرارات الادارية والرقابية الصادرة والحد من حرق الغاز؟

٤- ما إثر الرقابة الادارية والقضائية بنوعيها الدستوري والاداري على تنفيذ العقود الاستثمارية النفطية والغازية وصيانة المال العام؟

٥- ما إثر تفعيل وسائل الادارة والرقابة على بسط ولاية الدولة وسلطتها العامة، وضمان مبدأ المشروعية في هذا القطاع الحيوي؟

خامساً: فرضية الدراسة

نفترض أن ضعف العمل الإداري في قطاع الغاز المصاحب نابع من تشتت التخصصات وغياب الغطاء التشريعي الموحد، وأن تمكين الإدارة من أداء عملها التنظيمي يتطلب هيكلة جديدة للولاية الإدارية، بما يمنح الإدارة صلاحيات واضحة ومباشرة، تضمن المصلحة العامة وتجعلها طرفاً منظماً وقوياً في مواجهة الجهة المتعاقد معها.

واستنادا الى اشكالية الدراسة، تنطلق الفرضية من الاتي:

١- يفترض البحث ان الإدارة في قطاع استثمار الغاز المصاحب للنفط وبمختلف مسمياتها، وبغض النظر عن طريقة عملها وكم الصلاحيات الممنوحة لها، تؤدي عملاً في حماية الثروة الوطنية، وان كان هذا العمل لا يرقى الى مرتبة عالية في التنظيم والرقابة، وان تفعيل الادوات القانونية يضمن خضوع النشاط الاستثماري لمقتضيات المشروعية الادارية والنظام العام الاقتصادي للدولة.

٢- يفترض البحث ان التنظيم القانوني العراقي الحالي، لا يوفر اطاراً ادارياً متخصصاً ومتكاملاً لتنظيم عملية استثمار الغاز المصاحب، نظراً لغياب قانون خاص يعني بالثروة الغازية، الامر الذي قد يؤدي الى تداخل التخصصات وضعف تحديد حدود الولاية الإدارية، وهو ما ظهر في بعض النزاعات ما بين الحكومات الاتحادية والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بأقليم.

٣- يفترض البحث ان وضوح نطاق الولاية الإدارية، وتحديد صلاحيات الادارة النفطية في مجال استثمار الغاز المصاحب، يسهمان في تحقيق التوازن الموضوعي بين استقرار العلاقات التعاقدية الاستثمارية ومتطلبات حماية المصلحة العامة والبيئة والمال العام.

سادساً: نطاق الدراسة

لإعطاء صورةً واضحةً عن مسار البحث وتفادي التشتت، من المهم تبيان حدود هذه الدراسة، والتي تتوزع بين جوانب موضوعية، مكانية، وزمانية، وهو ما سنبينه بالتفصيل تباعاً:

١- **النطاق الزماني:** يمتد النطاق الزمني للدراسة من عام ٢٠٠٩، الذي شهد بداية التوسع في جولات التراخيص النفطية وما رافقها من توجهات عملية لاستثمار الغاز المصاحب، وصولاً إلى عام ٢٠٢٥، مع الرجوع إلى التشريعات والأحكام والقرارات السابقة متى اقتضت طبيعة البحث ذلك.

٢- **النطاق المكاني:** ينحصر النطاق المكاني في جمهورية العراق بوصفها محل التطبيق الرئيس للدراسة، مع الاستعانة بالأحكام والقرارات الصادرة عن المحكمة الاتحادية العليا والمحاكم القضائية الأخرى، لتحليل الاتجاه القضائي المتعلق بإدارة الثروات النفطية والغازية وتوزيع الاختصاصات.

٣- **النطاق الموضوعي:** يقتصر النطاق الموضوعي للدراسة على بيان الولاية الإدارية لاستثمار الغاز المصاحب والرقابة القانونية على هذا النوع من الاستثمار، في إطار القواعد العامة للقانون العراقي، واستجلاء الأسس القانونية لتدخل الإدارة العامة في هذا المجال، وتحليل وسائل الرقابة الإدارية والمالية والتدابير الضبطية المرتبطة به، مع الخوض في الجوانب الاقتصادية، البيئية، والفنية، بالقدر الذي يخدم التكييف القانوني للموضوع.

سابعاً: الدراسات السابقة

نظراً لارتباط موضوع الدراسة بقطاع النفط والغاز، وما يثيره من إشكالات قانونية وإدارية متعددة، فقد كان من الضروري الرجوع إلى بعض الدراسات السابقة ذات الصلة، للوقوف على أهم ما توصلت إليه، وبيان حدود الإفادة منها، وتمييز الدراسة الحالية عنها ومن أبرزها ما يأتي:

١- دانية جلال ياسين، النظام القانوني لاستثمار حقول الغاز، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٢٣.

بحثت هذه الدراسة النظام القانوني لاستثمار حقول الغاز، إذ تناولت مفهوم الاستثمار الغازي وأهميته الاقتصادية والقانونية، كما عرضت الإطار الدستوري والتشريعي المنظم له، وتطرقت إلى الأنماط التعاقدية المعتمدة في استغلال الحقول الغازية، ولاسيما عقود الامتياز والتراخيص النفطية، وانتهت الدراسة إلى وجود قصور تشريعي في تنظيم هذا النوع من الاستثمارات، وتكمن أهمية هذه الدراسة بالنسبة لموضوعنا، في تناولها الجوانب القانونية المتعلقة باستثمار الغاز، وعلى الرغم من أهمية ما توصلت إليه هذه الدراسة، إلا أنها انصرفت إلى دراسة حقول الغاز من الناحية الاستثمارية والتعاقدية، بينما تتجه دراستنا إلى استثمار الغاز المصاحب للنفط من زاوية القانون الإداري، من خلال بحث الولاية الإدارية وأدوات الرقابة الإدارية والقانونية وكيفية تجاوز التحديات التي تعترض طريق الاستثمار، فضلاً عن معالجة إشكالية تداخل التخصصات بين الجهات الإدارية والشركات المتعاقدة.

٢- هدى أحمد أصغر علي الشماع، التنظيم التشريعي لمرفق النفط والغاز في القانون الإداري العراقي (دراسة في مظاهر القصور ووسائل الإصلاح)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٢٣.

انصب موضوع هذه الدراسة على بيان التنظيم التشريعي لمرفق النفط والغاز في القانون الإداري العراقي، إذ تناولت الأسس القانونية لإدارة الثروة الهيدروكربونية، ودرست الهيكل الإداري للمرفق النفطي والغازي ووظائفه وأساليب إدارته، كما عرضت الوسائل القانونية التي تعتمدها الإدارة في هذا المجال، سواء من خلال القرارات الإدارية أم العقود النفطية المختلفة، وتلتقي هذه الدراسة مع موضوع بحثنا في عنايتها بعمل الإدارة العامة في قطاع النفط والغاز وبالمشكلات التنظيمية التي تعترض هذا القطاع، إلا أن نطاقها اتسع ليشمل مرفق النفط والغاز بصورة عامة، في حين يقتصر موضوع دراستنا على استثمار الغاز المصاحب للنفط، بوصفه نشاطاً متخصصاً يثير إشكالات تتعلق بكيفية ادارته، وطرق استثماره، والولاية الرقابية والتنظيمية وطرق التغلب على التحديات والصعوبات التي تواجه عملية الاستثمار، الأمر الذي يمنح الدراسة الحالية مجالاً أكثر تحديداً وخصوصية.

٣- عبد الحسين كاظم عبد الحسين، تسوية منازعات عقود الاستثمار النفطي، رسالة ماجستير، قسم القانون العام، معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، ٢٠٢٢.

بحثت هذه الدراسة آليات تسوية المنازعات الناشئة عن عقود الاستثمار النفطي المبرمة مع الشركات الأجنبية، إذ تناولت طبيعة هذه العقود بوصفها عقود تنمية اقتصادية طويلة الأمد تثير بطبيعتها خلافات بين أطرافها، كما عرضت الوسائل القضائية وغير القضائية لحسم تلك الخلافات، كالوسائل الودية والتحكيم والقضاء الداخلي والدولي، وانتهت الدراسة إلى أن اللجوء للآليات البديلة يسهم في تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز جاذبيته، وتكمن أهمية هذه الدراسة بالنسبة لموضوعنا، في تسليطها الضوء على الطبيعة القانونية لعقود استثمار الثروة النفطية والغازية والإشكالات الناجمة عنها، وعلى الرغم من أهمية ما توصلت إليه هذه الدراسة، إلا أنها انصرفت إلى دراسة الجانب الإجرائي والعلاجي المتعلق بوسائل فض النزاعات التعاقدية بعد وقوعها، بينما تتجه دراستنا إلى استثمار الغاز المصاحب للنفط من زاوية القانون الإداري، من خلال بحث الولاية الإدارية وأدوات الرقابة والخطط التنظيمية الوقائية وتجاوز التحديات وتداخل الاختصاصات بين الجهات الإدارية والشركات المستثمرة.

٤- سلام كاظم حسين، النِّظام القانوني لعقود الاستثمار النفطي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة البصرة، العراق.

انصبت موضوع هذه الدراسة على بيان النظام القانوني لعقود الاستثمار النفطي، إذ تناولت معنى هذه العقود وخصائصها المميزة وأركان إبرامها، ودرست الآثار القانونية المترتبة عليها متمثلة بحقوق الدولة المضيفة وحقوق الشركات الأجنبية، كما عرضت القانون الواجب التطبيق عليها بين خضوعه للدولة المضيفة أو استبعاده، وتلتقي هذه الدراسة مع موضوع بحثنا في اهتمامها بالبيئة القانونية والتعاقدية لحقول الطاقة الهيدروكربونية بالتعاون مع الشريك الأجنبي، إلا أن نطاقها تأصل بالكامل في حقل القانون الخاص من خلال التركيز على النظرية العامة للعقد وأركانه المدنية وتنازع القوانين، في حين يقتصر موضوع دراستنا على استثمار الغاز المصاحب للنفط، بوصفه نشاطاً متخصصاً يخضع للولاية الرقابية والتنظيمية للقانون الإداري، ويبحث في طرق التغلب على الصعوبات الإدارية والعملية الناتجة عن تداخل صلاحيات الأجهزة التنفيذية والشركات، الأمر الذي يمنح الدراسة الحالية مجالاً أكثر تحديداً وخصوصية.

ثامناً: منهج الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، فهو المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة موضوعنا، إذ قمنا بجمع النصوص القانونية، والأنظمة والتعليمات ذات الصلة، وتحليلها تفكيكاً وتأصيلاً لبيان مدى كفايتها في ضبط العمل الإداري، ولم يقتصر عملنا على الوصف، بل تضمن البحث تحليلاً للواقع الإداري، مبينين مكامن الضعف في توزيع الاختصاصات وفجوات الرقابة القانونية والإدارية، ومحاولة معالجة إشكالات إدارة الموارد الطبيعية، بما يساهم في دعم وتطوير قدرات الإدارة النفطية وضمان وجود تشريعات تعنى باستثمار الثروات الغازية عبر سن قانونية ذات صلة بهذا المورد الحيوي.

تاسعاً: هيكليّة الدراسة

بعد المقدمة التي استعرضنا فيها موضوع البحث وتحديد إشكاليته وبيان أهميته والمنهجية المعتمدة في معالجته ولغرض الإحاطة الشاملة بموضوع وسائل الإدارة في استثمار الغاز المصاحب للنفط والرقابة على الاستثمار فقد تم تقسيم هذه الرسالة على فصلين رئيسين.

جاء الفصل الأول بعنوان "التعريف باستثمار الغاز المصاحب للنفط" وقسمناه على مبحثين حيث يختص المبحث الأول ببيان "ماهية استثمار الغاز المصاحب للنفط وذاتيته" بينما يتناول المبحث الثاني "أحكام استثمار الغاز المصاحب للنفط".

أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان "وسائل الإدارة في استثمار الغاز المصاحب للنفط والرقابة على الاستثمار" وقسمناه على مبحثين حيث يختص المبحث الأول ببحث "وسائل الإدارة في استثمار الغاز

المصاحب للنفط والتحديات التي تواجهها" في حين يختص المبحث الثاني ببيان "الرقابة على استثمار الغاز المصاحب للنفط".

وعلى هدي ما تقدم وفي ختام هذه الدراسة، سنعرض إيجازاً لأبرز الاستنتاجات التي توصلنا إليها، مع تقديم عدد من المقترحات التي يراها الباحث كفيلة بمعالجة الإشكاليات ذات الصلة بموضوع الدراسة.